

رأس المال البشري وتطوير القطاع الحكومي: الطريق الرئيس لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية

د. أحمد إبراهيم عبد العال حسن

دكتوراه الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق - جامعة المنصورة

جمهورية مصر العربية

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد

كلية القانون - جامعة أبو ظبي

الإمارات العربية المتحدة

خبير اقتصادي لدى اتحاد غرف التجارة العربية

بيروت - لبنان

الملخص

يعتبر الاستثمار في العنصر البشري وتنميته وتطوير القطاع الحكومي في مختلف دول العالم من أهم العناصر الاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لذا نجد أنه في ظل النظام العالمي الجديد والتحولت السياسية والتطورات الاقتصادية على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، وما تتعرض له المنطقة العربية والشرق الأوسط. أصبح من الضروري وجود العنصر البشري المفكر والعالم في الدول العربية ليشكل عامل قوة وعنصرًا مهمًا في ركيزة البناء والتنمية المستدامة في العالم العربي. والقضاء على البطالة، ومكافحة الفقر، وكذلك ظاهرة هجرة العلماء وما يطلق عليها بنزيف العقول، وذلك لما لهذه الظاهرة من آثار وانعكاسات خطيرة بالنسبة لمستقبل البلدان الأقل نموًا في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولما تجلبه من مكاسب لا يمكن تقديرها بثمن بالنسبة للدول المتقدمة.

ويُعد رأس المال البشري بمثابة المخزون الاستراتيجي لأي دولة تتطلع لبناء مستقبل مشرف ومستدام، تستطيع من خلاله الاستجابة لطموحات الحاضر وتلبي توقعات الأجيال القادمة، وهذا هو المقصود من مفهوم الاستدامة. ويتفق الكثير من العلماء على أن التنمية بمفهومها الشمولي، وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، صارت مطلب رئيس لا غنى عنه ولا سبيل للتراجع دونه، ذلك أن التنمية أصبحت الطريق والجسر الذي تعبر من خلاله المجتمعات النامية والناشئة، للمضي قدمًا لبلوغ الرفاهية الاجتماعية بحسبانها الهدف النهائي للتنمية المستدامة.

لذلك فقد أجمعت آراء العديد من العلماء والخبراء على أن الاستثمار في الإنسان والتنمية البشرية تُعد أهم ركائز التنمية المستدامة، وذلك من خلال التعليم والمعرفة. وقد تأكد ذلك منذ مطلع الألفية الجديدة أن الدول التي انطلقت من كونها دولًا نامية إلى مستوى دول متقدمة، ما كان لها أن ترتقي إلا لأنها ركزت على بناء الإنسان والقدرات البشرية من خلال التعليم واكتساب المعارف. وتشير تجارب بعض الدول مثل «ماليزيا، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، والإمارات العربية المتحدة» إلى أن تنمية رأس المال البشري تعد من أهم وأكبر التحديات التي تواجه التنمية في كل الدول التي دخلت في سباق مع الزمن، والتي تؤمن بأن الإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها لتحقيق وتطوير القطاع الحكومي وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، المعرفة، القطاع الحكومي، التنمية المستدامة.

* تم استلام البحث في نوفمبر 2019، وقبل للنشر في مايو 2020، وتم النشر في سبتمبر 2021.

المقدمة

تنمية العنصر البشري في مختلف دول العالم من أهم العناصر الاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والثقافية، لذلك تنفق الدول المتقدمة والدول الصناعية أموال طائلة من إجمالي موازنتها العامة على البحث والتطوير من أجل تنمية رأس المال البشري. وتشير الدراسات إلى أن كل دولار يستثمر في التدريب يعود على المؤسسة بعائد يقدر بحوالي ثلاثين دولاراً تقريباً، وأن الشركات الناجحة تنفق من ميزانية الأجور على التدريب والتطوير.

لهذا نجد أنه في ظل النظام العالمي الجديد والتحولت السياسية والتطورات الاقتصادية والتحول الرقمي على المستوي العالمي والإقليمي والمحلي، وما تتعرض له المنطقة العربية والشرق الأوسط. أصبح من الضروري وجود العنصر البشري المفكر والعالم في مجتمعه ليشكل عامل قوة وعنصرًا مهمًا في ركيزة البناء والتنمية الاقتصادية. فعلى الرغم من المؤتمرات والندوات التي تعقد تحت غطاء إزالة الفوارق ما بين العالم الغني والفقير إلا أن تلك الندوات والدراسات لا تنتهي إلى شيء يذكر قياساً إلى حجم واتساع الهوة ما بين العالمين نتيجة لسياسات العولمة الجديدة في استغلال ثروات الشعوب وتسخيرها لمصلحة اقتصاداتها. وبرغم وأن ظاهرة هجرة العلماء وما يطلق عليها بنزيف العقول ليست بالظاهرة الحديثة، إلا أنها مازالت تستأثر بالاهتمام الكبير للدول النامية والاهتمام الأكبر من قبل الدول المستضيفة وهي الدول الصناعية والمتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لما لهذه الظاهرة من أثار وانعكاسات خطيرة بالنسبة لمستقبل البلدان الأقل نمواً في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولما تجلبه من مكاسب لا يمكن تقديرها بثمن بالنسبة للدول المتقدمة. بل وأكثر من ذلك، فإنه ورغم شعور الدول النامية بمخاطر استمرار هذه الظاهرة فإن الجهود التي تبذلها للاحتفاظ بعلمائها ومفكرها والاستفادة من قدراتهم الخلافة مازالت ضحلة ومتواضعة للغاية (خيرة، وأخر، 2015).

يُعد التعليم من أهم ضرورات إعداد وتكوين رأس المال البشري المؤهل للإنتاج والبحث والتطوير، والرقى بمستوى التعليم وكيفية استيعاب مخرجاته، والحصول على متخصصين في جميع الميادين العلمية والفكرية المختلفة من أجل تطوير وتنمية مجتمعنا العربي، وتحقيق التنمية المستدامة والتي لا يمكن حصولنا عليها إلا بتنمية رأس المال البشري العربي.

مشكلة الدراسة

نتيجة للتغيرات والتطورات الاقتصادية التي شهدتها العالم، والتي أدت إلى التحول نحو الاقتصاد المعرفي والتعديل في المراكز التنافسية النسبية للاقتصادات المختلفة، كان من الضروري وجود العنصر البشري المفكر والعالم في مجتمعه ليشكل عامل قوة وعنصرًا مهمًا في ركيزة البناء وتحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما نحتاجه في عالمنا العربي، وتتمثل المشكلة البحثية في الفرضيات التالية:

- ما هو دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية؟
- دور المعرفة في تنمية رأس المال البشري وتطوير الحكومات العربية، والحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العربية؟
- هل يستطيع رأس المال البشري العربي مواجهة التحديات التي تمر بها المنطقة العربية؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- إظهار حاجة الدول العربية الملحة للاهتمام بتنمية رأس المال البشري وإصلاح منظومة التعليم في ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، والاستفادة من مخرجات العملية التعليمية في عملية النمو والتنمية المستدامة بشكل عام، والتحول نحو الاقتصاد الرقمي.
- إظهار أهمية عودة الكفاءات العلمية العربية المهاجرة في بناء وتطوير التنمية لدفع عجلة الاقتصاد العربي، وضرورة الحفاظ عليها والاستفادة منها لتحقيق التنمية المستدامة.
- بيان أوجه القصور في العلاقة بين النمو ورأس المال البشري في الدول العربية، على الرغم من الزيادة الملاحظة في مستويات رأس المال البشري فيها من الناحية الكمية.

فرضيات الدراسة

تنطلق فرضيات الدراسة في محاولة للوصول إلى إجابات عن التساؤلات التي وردت في مشكلة الدراسة متوافقة مع الأطر النظرية لها، ومفسرة لتصور عن سلوكيات متغيرات الدراسة، للوصول إلى الاستنتاجات، وهي على النحو الآتي:

- لماذا لا يساهم رأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية؟
- هل تساعد المعرفة في تنمية رأس المال البشري وبالتالي يقوم بالدور التنموي المنوط به؟
- لا يساهم رأس المال البشري في مواجهة التحديات التي تمر بها المنطقة العربية.

أهمية الدراسة

- يحتل الاستثمار في رأس المال البشري مكانة كبيرة في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية لما له من أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، باعتباره أهم العناصر الاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية.
- أهمية المعرفة ودورها في تنمية رأس المال البشري وتطوير الحكومات العربية من خلال التعليم الجيد.
- رأس المال البشري يعد بمثابة المخزون الاستراتيجي لأي دولة تتطلع لبناء مستقبل لأبنائها وتحقيق التنمية المستدامة والتقدم والازدهار.

منهجية الدراسة

- تعتمد الدراسة على منهج البحث العلمي الذي يتقصى الظاهرة موضوع البحث ويتم تحليلها وتناولها في إطار موضوعي باستخدام طرق ووسائل منهج البحث يعتمد على الاستقراء والاستنباط والتحليل النظري:
- وسيلة الاستقراء والاستنباط في دراسة واستعراض دور رأس المال البشري وتطوير القطاع الحكومي الطريق الرئيس لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، وذلك من خلال الإطار النظري للدراسة، وتناول معوقات الاستثمار في رأس المال البشري في البلدان العربية.
 - وسيلة التحليل النظري في الرجوع إلى المراجع العلمية بصفه عامة في مجال الدراسة محل البحث.

الدراسات السابقة

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة التي تعتبر قريبة من الموضوع محل البحث، وفيما يلي نذكر أهم تلك الدراسات:

- 1- دراسة (مدفوني، 2017)، بعنوان الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة. (أطروحة دكتوراه، 2017).

ركزت هذه الدراسة على تحليل أثر ودور الاستثمار في رأس المال البشري في تحسن جودة التعليم العالي، هذه الدراسة جاءت في إطار اقتصاد المعرفة كمجال للدراسة، ونجد أن هناك علاقة متداخلة لكل من الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة، وجودة التعليم العالي قادتنا إلى بيان أهمية الجانب المعرفي التي يستحقها في ظل الاستحداثات العملية المعرفية الكبيرة التي يعرفها كل من عنصري تنمية الموارد الفكرية وانعكاسها على مخرجات قطاع التعليم. هذه الدراسة تناولت في جزء منها الاستثمار في رأس المال البشري الثروة الجديدة في ظل اقتصاد المعرفة، وهو ما نحتاجه الآن عالمنا العربي، رأس المال البشري والتحول لاقتصاد المعرفة. وأوضحت أن اقتصاد المعرفة يتميز بالدور الحاسم للمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات. وانتهت الدراسة للعديد من النتائج منها، إن اقتصاد المعرفة يقوم على فهم جديد أكثر عمقا لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد ومعالجة قضاياها ومشكلاته المختلفة. كذلك رأس المال البشري أصبح متغيراً مهماً ذا تأثير كبير على نجاح أو فشل منظمة الأعمال.

2- دراسة (إبراهيمي، 2013)، بعنوان « دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة »- دراسة حالة جامعة المسيلة، (مذكرة ماجستير، 2013).

أكدت الدراسة أن رأس المال البشري يلعب دوراً هاماً في خدمة جميع دول العالم بلا استثناء، وأن التعليم خاصة الجامعي ضرورة من ضرورات إعداد رأس المال البشري المؤهل للإنتاج والبحث والتطور، وذلك في ظل الثورات المعرفية والتكنولوجية. وأكدت أن الجامعة هي مركز للتربية والتعليم والتنوير، وتطوير الأفكار وصقل المواهب للحصول على متخصصين في جميع الميادين العلمية والفكرية، وهذا يؤدي إلى ترقية مجتمعهم وتطويره وتحقيق التنمية المستدامة والتي لا يمكن تحقيقها إلا بتنمية رأس المال البشري. وتبين لنا هذه الدراسة أن التعليم يعد أهم وسائل تنمية رأس المال البشري.

خطة الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تقسيمها على النحو التالي:

- أولاً: الإطار النظري للدراسة.
- ثانياً: معوقات الاستثمار في رأس المال البشري في البلدان العربية.
- ثالثاً: أثر العولمة على التنمية المستدامة في الاقتصادات العربية.
- رابعاً: دور المعرفة في تنمية رأس المال البشري وتطوير الحكومات العربية.
- خامساً: بناء القدرات البشرية لاكتساب المعرفة في الدول العربية من خلال التعليم.
- سادساً: بعض النماذج من التجارب الدولية في تنمية وتطوير العنصر البشري.
- سابعاً: النتائج والتوصيات.

أولاً- الإطار النظري للدراسة

شهدت السنوات الأخيرة تغيرات وتحديات كثيرة وتحولات في مجالات الاقتصاد المختلفة وكل ذلك بسبب بروز العولمة وظهور الاندماجات والتحالفات الاستراتيجية، وتلاحق الابتكارات والإبداعات من خلال التكنولوجيا الحديثة. مما دفع للبحث عن وسائل وأساليب لاستيعاب تلك التحديات، وقد برز منها في الوقت الحاضر موضوع رأس المال البشري الذي يركز على الطاقات غير الملموسة واكتشافها واستثمارها. الأمر الذي جعل لرأس المال البشري أهمية كبيرة لمواكبة التطور الاقتصادي والذي قد تحول اليوم إلى ما يسمى باقتصاد المعرفة. لذلك فقد أصبح العنصر البشري عنصراً أساسياً من عناصر التنمية الشاملة في المجتمع، فالبشر هم الثروة الحقيقية لأي مجتمع، بما يمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع المستجدات الدولية، وما تجرته دول جنوب شرق آسيا من تبعيد، فتلك المجتمعات التي قطعت على نفسها التزامات مهمة تجاه تجميع رأس المال البشري، وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية كان مبعثه إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم (علام، وآخرون، 2008).

فلقد تبين أن العنصر البشري هو أساس كل نمو وتقدم، ومن خلال هذا العنصر المتعلم تتم تنمية وتطوير وحسن استغلال المورد الطبيعي. فالموارد البشري أي الإنسان في دولة مثل اليابان على سبيل المثال تمت تنميته بالشكل الأمثل على خلاف الحال في دول في إفريقيا والدول العربية (عبد السلام، 2017).

وقد أرجعت أدبيات التنمية اهتمام علم الاقتصاد بقضية رأس المال البشري إلى الكتابات الأولى لـ «أدم سميث» في نهاية القرن الثامن عشر، إلا أن هذا الاهتمام قد اكتسب زخمًا شديدًا منذ بداية عقد الستينيات من القرن العشرين، حيث أوضح «كوزنتس» أن ما يقرب من 90% من النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الصناعية خلال عقد الخمسينيات يرجع في الأساس إلى تحسين قدرات الإنسان، والمعرفة والتنظيم، الأمر الذي أدى إلى التمييز بين الجانبين الكمي والكيفي للبشر والحديث عن رأس المال البشري والاستثمار في البشر (أبو العز، 2007). ونشير لرأس المال البشري في النقاط التالية:

مفهوم رأس المال البشري

تعريف رأس المال البشري ظهر بعد الدراسات التي قاما بها بعض الاقتصاديين كشولتز وبيكر، اللذين أكدا على أنه لا يقل أهمية عن باقي رؤوس الأموال الأخرى، خصوصاً مع التقدم في التكنولوجيا والتقنية، والتي تحتاج مهارات ومتطلبات خاصة للتعامل معها مما يجعل التعليم والتدريب عناصر السبق في التنافس القادم على الريادة العالمية. ويرى بيكر في كتابه «رأس المال البشري» الذي تم نشره عام 1964، أن رأس المال البشري مماثل للوسائل المادية للإنتاج مثل المصانع والآلات، ويستطيع الفرد والاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والرعاية الطبية. وتعتمد المخرجات بشكل جزئي على نسبة العائد من رأس المال البشري المتوفر (سعيد، 2015).

وعرفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأنه: «عبارة عن عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، أو يمكنهم أن يساهموا فيها»، وفي هذا النطاق قام المجلس بتحديد ثلاثة مظاهر رئيسة لتنمية الجانب الإنتاجي للموارد البشرية وهي (الجميل، 2006):

- الاستخدام الأمثل للقوى العاملة من خلال إيجاد فرص التوظيف المناسبة.
- تحسين وزيادة إنتاجية العاملين من الأفراد عن طريق توفير التعليم المهني والتدريب.
- تأييد الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من حيث ضمان اشتراك جميع الفئات الاجتماعية الفعالة في تحقيق ذلك.

وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأس المال البشري بأنه: «كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها أي من خلال العلم والخبرة». ومن تعريفات مصطلح رأس المال البشري واسعة الانتشار، تعريف منظمة اليونسيف والذي يرى أنه: «المخزون الذي تمتلكه دولة ما من السكان الأصحاء المتعلمين الأكفاء والمنتجين، والذي يعد عاملاً رئيساً في تقدير إمكاناتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية» (العربي، 2007).

وقد أوضحت دراسة لليونسكو (2000) أنه من المعتاد أن يتم توليد ربع الدخل لأي دولة من خلال رأس المال المادي، بينما يتم توليد الباقي من خلال الممكّنات البشرية، وعند تحليل رأس المال البشري على المستوى الكلي، من المهم فحص نظم التعليم بالكامل والتي تعتبر الأساس في بناء رأس المال البشري، بالإضافة إلى جودة مجتمع التعليم، والذي يوضح درجة تطور البشر بعد استكمالهم لمرحلة التعليم الأساسي، فالتعليم هو المكون البنائي الرئيس في رأس المال البشري (زهران، 2011).

مما سبق نجد أن الاستثمار في العنصر البشري مخصص من أجل تنمية قدرات ومهارات ومعارف الموارد البشرية بالكيفية التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. من خلال الإنفاق على تطوير مواهب الإنسان على نحو يمكنه من زيادة إنتاجيته.

عناصر الاستثمار البشري (شيحان، 2010)

يمكن تحديد مجموعة من العناصر تعد ضمن عناصر الاستثمار في رأس المال البشري وتمثل في التعليم والتدريب والتأهيل الصحي والبحث العلمي باعتبارها من أهم مقومات التنمية البشرية وركائزها، التي بدونها لا يمكن أن تقوم تنمية بشرية أو اقتصادية وكل عنصر من هذه العناصر هو استثمار في حد ذاته وتعطي مؤشرات مدى تقدم الدول في مجال التنمية البشرية، هذه العناصر تتمثل فيما يلي:

- 1- التعليم: يبحث الكثير من علماء الاقتصاد مفهوم التعليم بكونه رأس مال بشري من ناحية مخزون الموارد، ويعني مخزون الوارد المهارات والمعرفة المكتسبة نتيجة الحصول على التعليم وعلى سبيل المثال يعتبر كل من كوفمان وسكتولار فإن المهارات والمعرفة المكتسبة في المدارس جزء من رأس المال البشري، ويبحث هاريسون ومايرز معدل تكوين رأس المال البشري باعتباره مؤشر لتطور الموارد البشرية ويعتبر التعليم عاملاً أساسياً في تطور المجتمعات حيث تتواجد هناك علاقة إيجابية بين التعليم والنمو والتنمية الاقتصادية.

- 2- **البحث العلمي والتطوير:** اهتم البحث بمجال البحث العلمي والتطوير وأهميته في النمو والتنمية الاقتصادية كباقي عناصر رأس المال البشري والاستثمار فيها لأهمية هذا العنصر في تنمية معايير القوة في العالم حالياً والذي يحظى بالتطورات الكثيرة والاقتراحات المشاركة في العلم والتكنولوجيا. كذلك البحث في مجال مشروعات الدول العربية إلى نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة المحتكرة لها إلا دليل على الانضمام المتزايد بالبحث العلمي والتطور فيها. إلا أن الواقع العلمي والتكنولوجي العربي يحمل في طياته عوامل الاختلال والتراجع.
- 3- **التدريب:** هو عملية تعلم والهدف منها تطوير وتحسين كفاءة الأداء لدى الأفراد، أي إحداث تغير برفع مستواه إلى مستويات رفيعة عن طريق الخبرة والتمرن، مما ينعكس على أداؤهم الوظيفي وتطوير القطاعات التي يعملون بها.
- 4- **التأهيل الصحي:** الإنسان هو غاية التنمية وهدفها الأساسي هو إن يحيا الإنسان حياة طويلة وخالية من الأمراض والعلل، وأن يتعلم إلى أن يصل إلى المورد الذي يكفل له مستوى معيشي كريم. فلكي يكون العنصر البشري فعالاً وقادراً على ممارسة حياته اليومية أفضل ما يمكن يجب إن يتمتع بصحة جيدة تكفل له العيش أطول عمر ممكن لكي يكون قادراً على المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية.

أهمية رأس المال البشري

تعتبر الثروة البشرية هي المحرك الرئيس لتحويل الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود، ومن بين المقاييس التي تقاس بها ثروة الدول، مستوى التكوين والتأهيل والقدرات التي تتوفر عليها مواطنوها أي مواردها البشرية التي تعتبر على قمة المكونات الإنتاجية التي تؤثر بشكل مباشر في الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول. فالعنصر البشري المؤهل والمكوّن تكويناً علمياً وتقنياً وإنتاجياً يعتبر عاملاً حاسماً لتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية ويساعد على تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع.

يُعد التعليم استثماراً في رأس المال البشري، لإمكانيته في تحقيق الأهداف المرجوة وهو بذلك استثمار للموارد البشرية يعطي ثماره في حياة الأفراد وتنمية المجتمعات فضلاً عن مقدرته في المساعدة على التقدم التقني والتكنولوجي الحديث، ويعد مصدراً من مصادر النمو الاقتصادي والتأثير في مستويات القراءة والصحة والأذواق وتحسين مستويات الاستهلاك، وتمثل الأهمية الاقتصادية لنمو وتراكم رأس المال البشري عدة نقاط منها ما يلي (إبراهيم، 2015):

- يجعل الأفراد ذو قدرة كبيرة على فهم واستيعاب التكنولوجيا الحديثة والمعقدة والدقيقة ويساهم بالتأثير على المهارات الإدراكية والتأثير على الطموح الشخصي والتنافس والإبداع.
- يساهم في بناء البحث العلمي والتغير التكنولوجي من أجل معالجة المشكلات الاقتصادية من خلال الإعلام الواعي، مما يعطيه أهمية أكبر من دور رأس المال المادي في عملية التنمية وزيادة الدخل القومي.
- يؤدي لتطور الوعي البيئي وكيفية الحفاظ على بيئة خالية من التلوث وتخفيض مستوياته من خلال وسائل الإعلام الحديثة.
- يساعد على تحسين توزيع الدخل وتكافؤ الفرص ويضمن التشغيل في القطاع العام.
- يساعد على تشجيع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، فعندما تكسب النساء مالا أكثر، يصبح من الأكثر احتمالاً أن يستثمرن في أبنائهن وعائلاتهن، ويعززون بذلك ثروة الأسرة ورفاهيتها، فضلاً تأثيراته في مستويات الإنتاجية والادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي.

وقد اعتبر «كارل ماركس» الإنسان أئمن رأس مال، وكذلك أدخل «ايرفنج فيشر» رأس المال البشري في مفهوم رأس المال كأي شيء يُدر دخلاً عبر فترة من الزمن، وأن هذا الدخل يتولد عن رأس المال. وقد أشار «الفريد مارشال» إلى أن أئمن ضروب رأس المال هو ما يُستثمر في البشر، ويكون ذلك من خلال التعليم الجيد وتنمية قدراتهم وتدريبهم.

أهمية رأس المال البشري في دعم التنافسية ضمن اقتصاد المعرفة (الساعدي، 2011):

يُعد رأس المال البشري في العصر الذي نعيشه هو الثروة الحقيقية للأمم ومخزونها الاستراتيجي والقومي، وأساس عملية التنافس الاقتصادي باعتباره أساس الإبداع والابتكار، ومن بين أهم ما يميز رأس المال البشري عن رأس المال

المادي هو كون رأس المال البشري غير قابل للتقليد، فالمعرفة عملية غير قابلة للتكهن بها وبناتجها، ويمكن بيان دور الكفاءات البشرية في دعم التنافسية في عدد من النقاط نذكر منها:

- المورد البشري هو أساس الإبداع والابتكار والتي تعتبر أساس الميزة التنافسية.
- الكفاءات البشرية هي مفتاح التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والثقافية.
- إعداد الكفاءات البشرية المؤهلة والخبيرة في المجالات المختلفة.
- العنصر البشري هو أساس المعرفة وتطورها.
- العنصر البشري هو أساس التنظيم والتنسيق بين مختلف عناصر الإنتاج المادية والبشرية.

وهنا لا بد لنا أن نشير إلى مفهوم الاقتصاد المعرفي وأهميته، وعلاقته بكفاءة العنصر البشري الذي يُعد أساس المعرفة، كما يلي:

1- مفهوم وأهمية اقتصاد المعرفة (مدفوني، 2017).

تعود نشأة اقتصادات المعرفة إلى القرن العشرين، وتم استخدام مفهوم اقتصادات المعرفة للمرة الأولى في عام 1969. في كتاب للإداري والفيلسوف الأمريكي (بيتر دركر) والذي أشار مبكراً لفكرة أن المنظمات التي تعتمد على المعرفة بشدة، تمثل منظمات المستقبل وأن نشاطها هو نشاط المستقبل وبذلك كانت من أوائل الإشارات أن المعرفة تمثل المورد الأساسي في ظل اقتصاد المعرفة. وقد نشأ مفهوم الاقتصاد المرتكز على المعرفة مع إدراك الدور النامي لإنتاج وتوزيع واستخدام المعارف في سير أعمال المنظمات والاقتصادات. وفي مطلع عام 2000 أصبح لاقتصادات المعرفة دور مهم في دعم القرارات الاقتصادية، وخصوصاً في المؤسسات الصناعية. وقد أطلق تسميات عديدة على اقتصاد المعرفة مثل: الاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الإلكتروني، والاقتصاد المبني على المعرفة، والاقتصاد الشبكي، أو اقتصاد الإنترنت، واقتصاد ما بعد الصناعي، والاقتصاد الرمزي. وغالبيتها تسميات تشير بصورة أو بأخرى إلى اقتصاد المعرفة.

أ- تعريف اقتصاد المعرفة

اقتصاد المعرفة هو اقتصاد تكون فيه المعارف والمهارات هي قطب العملية الإنتاجية ويأخذ في الحسبان كالتعليم والصحة والدخل الفردي وعلى غرار التنمية الإنسانية المعمول به في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويعرف أيضاً بأنه: نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الإنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الإلكترونية، مرتكزاً بقوة على المعرفة.

ويمكن تعريفه بأنه: القدرة والقابلية على خلق وإبداع أفكار جديدة، طرق تفكير عمليات ومنتجات جديدة وتحويل ذلك إلى قيمة اقتصادية وثررة (Stoft, 2002).

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اقتصاد المعرفة بأنه «نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني والسياسة، والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية باطراد، وما يتطلبه ذلك من بناء القدرات البشرية الممكنة، وتوزيعها الدقيق على مختلف القطاعات الإنتاجية».

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) اقتصاد المعرفة بأنه «الاقتصاد المبني بشكل مباشر على إنتاج ونشر استخدام المعارف والمعلومات في الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة على الهياكل الاقتصادية لدولة مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية».

ومن التعريفات الشاملة للاقتصاد المعرفي نجد: أنه «الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات المعرفة وخدماتها (الإنتاج، التحسين، التقاسم، التعليم، التطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة في الاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة وفق خصائص وقواعد جديدة». ويُعد هذا التعريف شاملاً لأنه يتضمن المكونات والخصائص التالية:

- عمليات المعرفة (الإنتاج، التقاسم، التطبيق. الخ).
- الأصول البشرية واللاملموسة، إذ تُعد المعرفة والأدمغة البشرية المبدعة قاعدة الثورة في اقتصاد المعرفة.
- الخصائص والقواعد الجديدة، إذ تمثل المعرفة المورد أو القاعدة في الاقتصاد الجديد.
- مع ظهور العولمة، وظهور النظم التشابكية والمنظومات المفتوحة للإنتاج الابتكاري والإبداعي، أصبح الاقتصاد المعرفي اقتصاد جديد يمتلك القدرة على الابتكار وإيجاد منتجات فكرية معرفية لم تكن تعرفها الأسواق من قبل (سلمان، 2009).

ب- أهمية اقتصاد المعرفة

- تتعدد أهمية اقتصاد المعرفة، نذكر منها ما يلي (خلف، 2008):
- إن المعرفة العلمية والمعرفة العملية التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، تعد الأساس المهم لتوليد الثروة وزيادتها، وتراكمها، والمحرك الرئيس للنمو الاقتصادي.
- يعمل على تحسين الأداء، وزيادة الإنتاجية وتخفيض تكلفة الإنتاج، وتحسين نوعيته من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة، وزيادة الدخل القومي ودخول الأفراد على حد سواء.
- يساهم في توليد فرص عمل جديدة، خاصة المجالات التي يتم فيها استخدام التكنولوجيا المتقدمة. وتلك التي تتطلب مهارات ومقدرات علمية وعملية متخصصة عالية المستوى، وهي فرص عمل واسعة ومتنوعة ومتزايدة.
- يساعد على التجديد والتحديث والتطور والنمو في الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الاستمرارية والاستدامة في تطور الاقتصاد ونموه وبسرعة واضحة.
- يوفر الأساس المهم للتحفيز على التوسع في الاستثمار، وخاصة في مجال المعرفة والتكنولوجيا المستخدمة، بغرض تكريس رأس المال المعرفي ليساهم بشكل مباشر في زيادة الإنتاجية المعرفية.
- اعتماد التعليم والتدريب المستمرين، وإعادة التدريب والتأهيل المستمر التي تضمن للعاملين تملك المهارات اللازمة للتعامل معهم، ومواكبة التطورات الحاصلة في ميادين المعرفة.



مما سبق يتضح لنا أهمية المعرفة، وتأكيداً على الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجية لقياسها وحسن إدارتها، أطلقت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر المعرفة العالمي 2017. ويعني مؤشر المعرفة العالمي بقياس المعرفة كمفهوم شامل وثيق الصلة بمختلف أبعاد الحياة الإنسانية المعاصرة، والشكل التالي يوضح لنا مؤشرات المعرفة عام 2017، وذلك كما يلي:

المصدر: <https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2017-11-22-1.3108439>

شكل رقم (1) مؤشر المعرفة العالمي 2017

يتبين لنا من الشكل السابق أن اعتماد المفهوم الواسع للمعرفة، كمضمون مركب متعدد الأبعاد، يمكن أن يتجلى بأشكال مختلفة عبر عدد من القطاعات المتكاملة هي التعليم بمختلف مراحلها، والبحث والتطوير والابتكار والتكنولوجيا والاقتصاد وغيرها، وهذا من شأنه أن يكرس نظرة نسقية في التعامل مع المعرفة تؤدي إلى مقارنة أكثر عمقاً في معالجة الفجوات المعرفية بين القطاعات وبداخلها.

ثانياً - معوقات الاستثمار في رأس المال البشري في البلدان العربية

تُعد الموارد البشرية هي القاعدة الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق رفاهية الشعوب، بل هي المخزون الاستراتيجي للمجتمعات، فنجد أن العنصر البشري لم يحظ بالقدر الكافي من الاهتمام خاصة في الدول العربية، وتبدو مظاهر عدم الاهتمام بالتخطيط للموارد البشرية العربية ومعوقات الاستثمار في العنصر البشري، والتي تتعدد هذه المعوقات في البلدان العربية، ونذكر منها ما يلي:

قصور سياسات أسواق العمل في الاستفادة من الموارد البشرية

يحدث ذلك لعدم قدرة الاقتصادات العربية على توفير فرص عمل كافية للمتعلمين وأصحاب المهارات العالية نتيجة لعدم تنوعها وتخصص العديد منها في القطاعات الإنتاجية الأولية وفي السلع ذات القيمة المضافة المتدنية، بالإضافة إلى استقطاب قطاع الصناعات التحويلية للنصيب الأقل من إجمالي القوى العاملة العربية، بسبب ضعف مساهمة هذا القطاع في الناتج، حيث بلغ بالنسبة للدول العربية ككل 17% عام 2012، كذلك تنسم أسواق العمل بعدم الكفاءة حيث تتركز معظم وظائف القطاع الخاص في القطاع غير الرسمي ذي الإنتاجية المنخفضة والأجور المتدنية بالمقارنة مع القطاع العام الرسمي الذي يُعتبر أكبر مصدر للتوظيف في الدول العربية. كما إنه في كثير من الحالات تلعب المحسوبية والنفوذ دوراً أكبر من التحصيل العلمي والكفاءات في التعيين في الوظائف، وهو ما يرسخ لدى الأفراد القناعة بأن الشهادة إذا ما توافرت المحسوبية والعلاقات الشخصية المناسبة كافية لأغراض التوظيف وبالتالي يقل لديهم الحافز لتطوير مهاراتهم داخل وخارج إطار الجامعة.

المركزية الشديدة في إدارة منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني

تركز أنظمة التعليم المهني والتقني والتدريب في الدول العربية كل اهتمامها على جانب عرض العمالة وليس على جانب الطلب، ويؤثر هذا إلى حد كبير في تدني المواءمة بين مخرجات التدريب والتعليم المهني والتقني والاحتياجات النوعية لسوق العمل، بالإضافة إلى ضعف الترابط بين نظم التدريب وخطط التنمية وغياب معلومات عن سوق العمل، كذلك ضعف الكادر التدريبي العامل في المؤسسات التعليمية والتدريبية، مما يؤدي إلى تفشي ظاهرة البطالة بين خريجي منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني.

الاضطرابات السياسية والأمنية ببعض الدول العربية

ما يحدث في بعض الدول العربية حالياً يعد عائق كبير أمام تنمية رأس المال البشري العربي والاستثمار فيه من أجل النهوض بالدول العربية وللحاق بركب الدول المتقدمة من خلال تطوير القطاع الحكومي والاستفادة من رأس المال البشري الموجود بعالمنا العربي وبكثرة. ولا يخفى علينا أن عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي ساد في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط نتيجة ثورات الربيع العربي والحرب في سوريا والعراق واليمن وليبيا، وتونس، والسودان، وأخيراً ما يحدث الآن بلبنان بشكل منعطفاً تاريخياً ومفترق طرق في منطقتنا العربية والعلاقة الدولية، مما أدى إلى عدم القدرة على تنمية رأس المال البشري وتقليل حجم الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة العربية، ويؤدي إلى هروب أصحاب العقول والكفاءات وكذلك رؤوس الأموال العربية للخارج، فهذا متعمد ومقصود لزعزعة الأمن الاقتصادي في عالمنا العربي.

حيث يؤدي الاضطراب الأمني إلى انعدام الاستقرار في التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في بعض الدول العربية خصوصاً بلدان الربيع العربي، مما يولد لدى المستثمر بعدم الثقة أو الاطمئنان على استثماراته بسبب كثرة التعديلات التشريعية والاجتهادات وعدم ثباتها الأمر الذي يجعل المستثمر في قلق وعدم اطمئنان باستمرار.

فكل هذا له آثار خطيرة على المنطقة العربية بأكملها حيث تم تدمير الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية داخل تلك الدول مع خسائر تفوق احتمال الأجيال الحالية والقادمة، وينعكس على باقي الدول العربية نتيجة لتلك الأزمات.

ضعف ارتباط مخرجات التعليم مع احتياجات أسواق العمل المتغيرة

تركز منظومات التعليم العربية على أعداد المتخرجين دون إنتاج المهارات والمعارف اللازمة للتنمية والمساهمة في رفع الإنتاجية والنمو، حيث أصبحت الشهادات هي المعيار الأساسي للتوظيف في القطاع العام مما أدى إلى ظاهرة السعي المفرط للحصول على شهادات أعلى استجابة لاحتياجات التوظيف في القطاع الحكومي وليس سبباً لاكتساب المهارات، وإلى انتشار الوظائف غير المنتجة التي لا تؤدي إلى تحسين القدرات التنافسية في الاقتصاد، وبالتالي سوء استخدام وهدر رأس المال البشري.

ولا تزال الدول العربية بعيدة عن الاستجابة للمعايير الدولية خاصة للتعليم المهني، مما جعل الطلبة غير مسلحين بالمهارات اللازمة للعمل، ويساهم في اتساع الفجوة بين التعليم وحاجات أسواق العمل، مما أدى إلى عدم تحقيق أهداف برامج إصلاح التعليم المتمثلة في إكساب الطلبة المهارات والمعارف والقدرات المطلوبة لزيادة الإنتاجية وخلق ميزات تنافسية جديدة.

ونجد أنه في كثير من الحالات لا تتمكن الجامعات العربية من أداء دورها في مجال تنمية المعارف وتوفير المهارات الأساسية للاستجابة إلى الحاجيات المستجدة لأسواق العمل العربية من مهارات وتخصصات، كما إنها لم تساهم بالقدر الكافي في تقديم البحوث العلمية المرتبطة باحتياجات التنمية الاقتصادية مما يعمق الانقسام بين الجامعة وأسواق العمل.

الانخفاض الشديد في الإنفاق على التعليم والبحث العلمي في الدول العربية

يجب على الدول العربية زيادة نفقاتها على التعليم والبحث العلمي، وذلك لأن التعليم هو الطريق الأمثل للاستثمار في رأس المال البشري وتنميته. ولهذا نجد أن الإنفاق العالمي على التعليم يتطور تطوراً كبيراً من حيث النفقات المخصصة والنسبة من الناتج القومي الإجمالي، وبخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث شكلت هذه النفقات (5%) تقريباً من الناتج القومي الإجمالي في العالم. وكان معظم الإنفاق على التعليم لدى الدول المتقدمة التي بلغ نصيبها (90%) تقريباً من مجمل الإنفاق في العالم، ومن ناحية أخرى كانت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج القومي الإجمالي لدى الدول المتقدمة تفوق كثيراً مثلتها في الدول النامية، فبينما تجاوزت هذه النسبة (5%) لدى الدول المتقدمة في عقد التسعينيات من القرن العشرين، فقد كانت أقل من (4%) في الدول النامية. والشكل التالي يوضح لنا نسبة الإنفاق على البحث العالمي من الناتج القومي كما يلي:



المصدر: <https://www.google.com.eg/search2q=->

شكل رقم (2) نسبة الإنفاق على البحث العالمي من الناتج القومي

يوضح لنا الشكل رقم (2) نسبة الإنفاق على البحث العلمي في بعض دول العالم من الناتج المحلي ويبين أن اليابان والسويد يمثلان النسبة الأعلى.

أما في الأقطار العربية فقد فاق إنفاقها على التعليم في الفترة المذكورة كنسبة من دخلها القومي المعدل العالمي، ومقابل ذلك كان هناك تفاوت كبير بين أقطار الوطن العربي في حجم الإنفاق على التعليم، فبينما انخفض هذا الإنفاق عن (2%) من الناتج القومي الإجمالي وعن (15%) من الإنفاق الحكومي في بعض الأقطار، فقد تجاوز (7%) من الناتج القومي الإجمالي و(25%) من الإنفاق الحكومي في أقطار أخرى في الفترة المشار إليها. وقد انعكس هذا التفاوت في حجم الإنفاق على وجود تفاوت كبير مماثل فيما يتعلق بنصيب الفرد من الإنفاق التعليمي. والجدول التالي يوضح لنا مقارنة الناتج المحلي ونسب الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة وكذلك عدد براءات الاختراع في بعض الدول العربية وإسرائيل، وذلك كما يلي:

جدول رقم (1)
نسب الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة
وكذلك عدد براءات الاختراع (2014)

براءات الاختراع المسجلة في أمريكا (2014)	الترتيب ضمن أحسن 100 جامعة في العالم	نسبة الإنفاق على الصحة للفرد من الناتج القومي	الناتج المحلي السنوي \$
3617	3 جامعات	7.2% (\$2.355)	إسرائيل 304.2 مليار
294	-	3.2% (\$1.681)	السعودية 746.2 مليار
45	-	5.9% (\$539)	مصر 286.5 مليار
60	-	3.2% (\$2.233)	الإمارات 401.6 مليار

المصدر: <https://www.google.com.eg/search2q>

وقد استطاعت الدول المتقدمة أن توجد آليات وتعتمد على وسائل تمكنها من توفير الميزانيات اللازمة للإنفاق على البحث العلمي وتنويع مصادره، إضافة إلى الإنفاق عليه بسخاء من ميزانياتها، بينما في البلدان العربية تواجه المؤسسات البحثية والجامعية الكثير والكثير من المعوقات والتحديات، ومن أهمها انخفاض مستويات التمويل، وتدني إسهام القطاع الخاص في شئون التعليم العالي والبحث العلمي، إذ إن نسبة تمويل البحث العلمي تكاد لا تصل إلى 1٪ في الموازنات العامة. في حين نلاحظ أن الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل (ما عدا العسكري) حوالي 9.8 مليارات «شيكل»، أي ما يوازي 2.6٪ من حجم إجمالي الناتج الوطني في عام 1999، أما في عام 2004 فقد وصلت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل إلى 4.7٪ من ناتجها القومي الإجمالي.

عدم تحديث وتطوير مناهج وبرامج التعليم العربي في ظل العولمة

يجدر بالدول العربية في عصر التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية في كل المجالات، وفي ظل اكتساح عولمة التربية والتعليم. أن يتم وضع استراتيجية واضحة ذات رؤية مستقبلية بعيدة المدى تعتمد على مبادئ أساسية لتطوير المناهج التربوية، وذلك لمواجهة تيار العولمة بكل سلبياته وإيجابياته. هذه الرؤية تتمثل في عدة نقاط، نذكر منها الآتي (زين الدين، 2017):

- مسيرة التطورات العالمية في المعرفة وأشكال التكنولوجيا في المجال التعليمي والتربوي.
- تطوير وتحديث المناهج التربوية بما في ذلك الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية حتى يستطيع أبنائنا من الاطلاع على الخبرات العالمية، واستخدام تكنولوجيا التعليم في تطبيق المناهج التربوية.
- الأخذ بعين الاعتبار في إعداد المناهج وتطويرها سمات الجيل الجديد الذي سنعهده لمواجهة المستقبل في ظل متغيرات العولمة والتحول للاقتصاد الرقمي.
- تنسيق الجهود العربية في مجال البحوث التعليمية والتربوية، والاستفادة المتبادلة فيما بينها خاصة في تطوير المناهج. وضرورة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في المجال التربوي.
- تبني رؤية استراتيجية خاصة بالعالم العربي كإعداد أبناء المستقبل في ظل تحديات العصر الأمر الذي يستدعي الاهتمام بالتعليم والمناهج التربوية.
- إعداد الكوادر والأخصائيين والخبراء في ميادين المناهج التربوية وتدريبهم المستمر على تقنياتها.
- تطوير المناهج والبرامج التعليمية حتى تسمح لأبنائنا من امتلاك المفاهيم والقيم والمهارات لمعايشة عصر العولمة، وتوفير الإمكانات المادية اللازمة لإحداث التطوير المستمر.

ثالثاً - أثر العولمة على التنمية المستدامة في الاقتصادات العربية

أثرت العولمة بشكل كبير في التنمية المستدامة سلباً وإيجاباً، وأن الدول معنية بإيجاد سياسات توازن بين التأثيرين، وقد جاءت التوصيات الأممية بشأن التنمية المستدامة، لكيلا يفرط العنصر البشري الحالي في الموارد على حساب الأجيال القادمة، كما تعمل بقدر المستطاع على تجنب البلدان الآثار السلبية للعولمة بالحفاظ على البيئة، وتقليل أعداد الفقراء في العالم والحد من البطالة.

فالعولمة ليست في الحقيقة، حركة جديدة، إنما هي تتويج لاتجاه بارز في الاقتصاد الدولي منذ صعود الصناعة الحديثة وتوغلها تدريجياً، عن طريق الاشتراكية أو الرأسمالية، في كل أنحاء العالم. وقد توسعت هذه الحركة أحياناً ببطء، وأحياناً أخرى بسرعة، وانقطعت أحياناً بسبب الحروب الساخنة أو الباردة وفي المرحلة التي نحن فيها من حركة العولمة، يمكن أن تُعزى التغييرات الضخمة التي تؤثر على حجم القوى العاملة ومستوى دخلها في الدول الصناعية نفسها إلى موجة الابتكارات الصناعية الجديدة، خاصة في مجال الإلكترونيات والاتصالات اللاسلكية، أكثر مما يمكن أن تُعزى إلى تصاعد اتجاه العولمة نفسه. ويمكن أن تُعزى كذلك إلى تضاؤل حصة الدول الصناعية الكبرى في أوروبا وأمريكا في مجال الصناعات والخدمات الحديثة، بسبب تعاظم القدرة الصناعية لدول شرق آسيا ونجاحها في دخول العولمة، والحصول على حصة متزايدة من حركة تجارة السلع والخدمات وتدفق الاستثمارات والتوظيف التي لها طابع دولي.

ويبدو للوهلة الأولى أن مقتضيات العولمة لا بد من أن تتعارض ومبادئ التنمية المستدامة. فانفتاح الأسواق بعضها على البعض، وتطبيق الاتفاقات الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية بعد سنين من المفاوضات المضنية، مع ما تتطلبه تلك الاتفاقات من تحرير جميع المبادلات في السلع والخدمات، وإزالة كل أنواع الحماية المباشرة أو غير المباشرة في الأسواق المحلية، يؤديان إلى إقفال العديد من المؤسسات الإنتاجية التي ليس لها الإنتاجية الكافية لتحمل المنافسة الدولية دون حماية، أو إلى تسريح الكثيرين من العمال والموظفين في القطاع العام والخاص (السنبل، 2001).

وللعولمة تأثيرات مختلفة؛ البعض منها إيجابي، والبعض الآخر سلبي. وهي، لذلك، تتطلب أن تواجهها الحكومات العربية بوضع سياسات واضحة المعالم للاستفادة منها، عن طريق جلب التكنولوجيات الجديدة، من جهة، وتقليل الأضرار التي يمكن أن تحصل، من جهة أخرى، ولاسيما في مجال البيئة؛ لتحول دون حصول المزيد من استغلال الموارد الطبيعية بشكل عشوائي. وكذلك في مجال القوى البشرية؛ لتحول دون تعرض مستوى الأجور والرواتب للتدني تحت تأثير زيادة البطالة. وفي هذا الإطار، قد يكون تطبيق مبادئ التنمية المستدامة هو السلاح الوقائي الأكثر فعالية، لأن الاهتمام بالرأس المال البشري العربي والاستثمار فيه وتطويره، وزيادة قدرته على التكيف مع التطورات التكنولوجية العملاقة الجارية عالمياً، هي من أهم عوامل الاستفادة من العولمة، بدلاً من الخضوع لسلباتها بشكل ساكن. لذلك، لا بد من تعميم مبادئ التنمية المستدامة بشرياً واقتصادياً في الأقطار العربية.

وتشير كافة المعطيات والدلائل المتوافرة عن مشكلة البطالة في العالم العربي إلى أن هذه المشكلة أخذت بالتفاقم عامًا بعد آخر، وأن جميع المعالجات التي قامت بها الدول العربية لحل هذه المشكلة، أو الحد من اتساعها قد باءت بالإخفاق، وذلك لأسباب متباينة من دولة لأخرى، ولعل مما يزيد الأمر خطورة هو تسارع ظاهرة العولمة التي ستترك آثاراً وانعكاسات كارثية على وضع العمل والعمال في الدول النامية عامة، ومنها الدول العربية بشكل خاص، كما ستؤدي إلى تفاقم ظاهرة هجرة الكفاءات والطاقات العربية المتميزة بحثاً عن فرص أفضل للعمل والاستقرار. ويذكر أن تسارع ظاهرة العولمة ومسارعة الدول العربية للاتحاق بقطار منظمة التجارة العالمية، والاستجابة لشروطها في فتح الأسواق العربية أمام السلع والمنتجات الأجنبية المنافسة - أدى إلى إعلان الكثير من المصانع والشركات الإفلاس كما يحدث الآن في بعض الدول العربية، الأمر الذي يعني اتساع ظاهرة البطالة وبشكل أسرع من السابق.

الآثار السلبية للعولمة

تتعدد الآثار السلبية للعولمة والتي تؤثر على التنمية المستدامة في الدول العربية، ومنها نذكر ما يلي (كردي، 2017):

- 1- تؤدي العولمة إلى إضعاف قدرة الدولة على السيطرة على اقتصاداتها، كما أدى انتقال رؤوس الأموال على خفض سيطرة الدولة على أسعار الفائدة. حيث إن مرونة الشركات متعددة الجنسيات قد خفضت قدرة الحكومة على السيطرة على مستويات الاستثمارات.

2- تؤدي إلى زيادة البطالة مع تكيف اقتصادات بعض الدول لمواجهة متطلبات زيادة التعامل في الأسواق العالمية أو استجابة لضغوط العولمة.

3- جعلت من الصعب على الحكومات تنظيم الأنشطة الإنتاجية وحماية المنتجين الوطنيين من المخاطر التي يتعرضون لها، وتقلل كذلك من قدرة الدولة على تحسين مستوى معيشة الطبقات الفقيرة.

وفي ضوء ذلك يجب على الدول العربية وضع مجموعة من السياسات بهدف تصحيح الفجوة والاختلال الذي ظهر في المسار التنموي للدول العربية، من أهمها ما يلي (السنبل، 2001):

- إصلاح القطاع التعليمي والتربوي وربطه بالقطاعات الإنتاجية بشكل فعال، وتأمين مساهمة شركات ومؤسسات القطاع الخاص في التعليم المهني، وفي تمويل الأبحاث العلمية والتقنية لتعبئة القدرات المتوافرة وتوجيهها نحو الانضمام إلى الدورة الاقتصادية مباشرة.
- إصلاح أوضاع الأجهزة الإدارية المركزية والمحلية وتأمين استقرار العاملين فيها في حياتهم المادية بغية القضاء على عمليات الرشوة والفساد، ووضوح حد لتأثير أصحاب النفوذ على ولاء الموظفين في تلك الإدارات.
- اتخاذ التدابير الفعالة لمحو الأمية والقضاء عليها بشكل نهائي، وبالتالي إزالة أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر على التنمية المستدامة.
- العمل على الحد من هجرة سكان الريف إلى المدن ومن ظاهرة تركيز السكان في مدن كبيرة.
- اضطلاع مؤسسات القطاع العام والخاص باتخاذ التدابير التي تركز احترام البيئة وصيانتها.

رابعاً - دور المعرفة في تنمية رأس المال البشري وتطوير الحكومات العربية

رأس المال البشري لا يتحقق من تلقاء نفسه، بل يجب أن ترعاه الدولة. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الأفراد غالباً ما يعجزون عن إدراك الفوائد التي يمكن أن يحققها الاستثمار في البشر للآخرين. في جميع أنحاء العالم، لا يستطيع الكثير من الأطفال القراءة لأن معلمهم غير مدربين تدريباً كافياً. كشفت مؤشرات تقديم الخدمات، وهي مبادرة أطلقتها مجموعة البنك الدولي بالاشتراك مع التحالف الإفريقي للبحوث الاقتصادية لجمع البيانات عن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، عن عمق المشكلة في سبعة بلدان شملها الاستطلاع منها كينيا، وموزمبيق، رأس المال البشري لا يتحقق من تلقاء نفسه، بل يجب أن ترعاه الدولة. رأس المال البشري مهم للناس، والاقتصاد، والمجتمعات، والاستقرار العالمي. وهو مهم عبر الأجيال. عندما تخفق البلدان في الاستثمار بصورة مثمرة في رأس المال البشري، تكون التكلفة ضخمة، خاصة للأشد فقراً. وتضع هذه التكاليف الأجيال الجديدة في مأزق. مع التقدم التكنولوجي الذي يولي اهتماماً كبيراً بالمهارات العليا، فإن فشل البلدان في تمهيد الطريق أمام مواطنيها ليعيشوا حياة منتجة لن يفضي إلى تكاليف عالية فحسب، بل من المرجح أن يولد المزيد من التفاوتات. كما إنه سيعرض الأمن للخطر، لأن عدم تلبية التطلعات يمكن أن يؤدي إلى الاضطرابات (كيم، 2018)، وهذا ما حدث في بعض الدول العربية.

وتتكون المعرفة من البيانات والمعلومات والإرشادات والأفكار، أو بمعنى آخر مجمل البنى الرمزية التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع، في سياق دلالي وتاريخي محدد، وتوجه السلوك البشري، فردياً ومؤسسياً، في مجالات النشاط الإنساني كافة في إنتاج السلع والخدمات، وفي نشاط المجتمع المدني والسياسة وفي الحياة الخاصة. فعلى الدول العربية أن تعمل على اكتساب المعرفة وتوظيفها من خلال التعليم والتعلم والبحث والتطوير الثقافي، وأن تسعى جاهدة في اكتساب المعرفة الصحيحة من أجل إقامة مجتمع معرفي يصبو إلى تأسيس نمط إنتاج المعرفة التي تنقل وتنتج التكنولوجيا الحديثة، وتحول الاقتصادات العربية إلى اقتصادات المعرفة والتحول الرقمي مستفيدة من التجارب العالمية والعربية كدولة الإمارات العربية كنموذج عربي يواكب التطور التكنولوجي الحديث والتي تعمل على تحول الثروة المعرفية إلى رأسمال معرفي، لهذا يتعين أن يتحول هدف التعليم العالي في البلدان العربية من مجرد تخريج متعلمين يحملون كمّاً من المعلومات سرعان ما يبلى إلى إعداد مواطنين لمجتمع المعرفة، قابلين للتعليم الذاتي والمستمر وقادرين عليه. تكون نواه لقاعدة عربية صلبة تتمكن من نقل الدول العربية إلى اللحاق بقطار التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة، ووضعها في مدار مصاف الدول المتقدمة.

تعد المعرفة قاعدة ارتكاز أساسية للتنمية الإنسانية والحضارية، وأساساً لبناء مجتمع المعرفة، حيث إن رأس المال البشري أصبح عنصرًا مهمًا لمختلف المنظمات من أجل اكتساب الميزة التنافسية ومسايرة مختلف التطورات والتحويلات الناجمة عن العولمة بمختلف أشكالها وظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في محيط يمتاز بحدّة التنافس. وعلى إثر هذا تتأكد أهمية المعرفة باعتبارها موردًا استراتيجيًا ثمينًا بالغ الأهمية والحيوية للمنظمات والمجتمعات الحديثة، ومصدرًا مهمًا للقيمة الفكرية والميزة العلمية المضافة التي ترسم من خلالها المجتمعات والدول قوتها وتقدمها في جميع المجالات. كما تتضمن الورقة عرضًا لمضمون مشروع بحث متعلق بدراسة واقع إدارة المعرفة في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة تلمسان ومدى انعكاسها على مخرجات التعليم العالي (مصطفى وأخر، 2018).

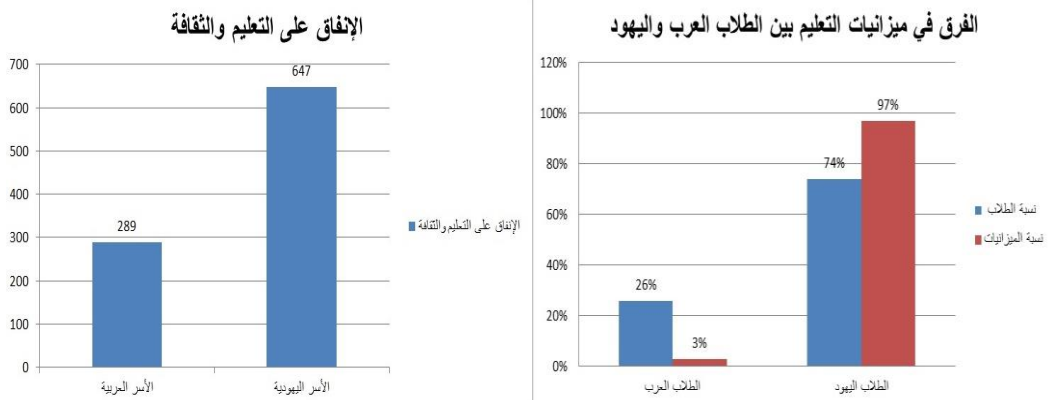
لهذا نجد أن التعليم والمعرفة هما أساس تنمية العنصر البشري وبالتالي تطوير القطاع الحكومي من خلال هذا العنصر (رأس المال البشري) العالم والمفكر والمبدع والمطور، الذي تعلم واكتسب المعرفة لكي ينهض ويطور القطاعات الحكومية المختلفة في شتى المجالات، وهذا ما تحتاجه في الدول العربية لكي تحقق التنمية المستدامة في الوقت الحالي والمستقبل لعالمنا العربي، ولن يكون ذلك إلا بالمعرفة والتعليم الجيد ونقل التكنولوجيا الحديثة وتطويرها ومواجهة تحديات العولمة.

خامسًا - بناء القدرات البشرية لاكتساب المعرفة في الدول العربية من خلال التعليم

يُعد التعليم من أهم عوامل بناء وتعزيز القدرات البشرية، ولقد عانت الأقطار العربية عند استقلالها من عجز تعليمي بالغ الأهمية، ومقارنة بالبلدان النامية في منطقتي آسيا وأمريكا اللاتينية كان الحصول على التعليم في البلدان العربية محدوداً والأمية منتشرة على نطاق واسع ومستوى التعليم للفرد العادي منخفضاً. إلا أننا نجد خلال الثلاثين عامًا الماضية أنها اتسمت ببذل الحكومات العربية جهودًا كبيرة في مجال الخدمات التعليمية، بالإضافة إلى التوسع في التعليم الابتدائي. وقد قامت العديد من الدول العربية بتنفيذ حملات واسعة لمحو الأمية، واحتل الإنفاق على التعليم في العقود الثلاثة السابقة مكانًا متميزًا، إذ بلغ معدله في عام 1994 نحو (5.2%) تقريباً من الناتج القومي الإجمالي، ويعتبر هذا المعدل الأعلى في العالم وإن كان يتفاوت من دولة إلى أخرى من الدول العربية نتيجة للأوضاع المالية لكل دولة، وقد بلغ معدل الإنفاق في الدول النامية (3.9%) تقريباً وفي الدول المتقدمة (5.1%) تقريباً لنفس العام.

برغم ذلك لا تزال نسبة الأمية بين الكبار بحدود 40% وهي من أعلى المعدلات في العالم، هذا مع الأخذ في الاعتبار وجود فوارق كبيرة بين الدول العربية بشأن نسبة الأمية. وبالنسبة للتعليم الثانوي فقد شهد تطوراً مهمًا في جميع البلدان العربية، وفي الوقت نفسه ارتفع عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي في جميع الدول العربية (محمد، 2017).

لهذا يجب على الحكومات العربية ضرورة الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي وزيادة الإنفاق من أجل تحقيق التنمية للاقتصادات العربية وإعداد العنصر البشري الماهر والمدرّب لأسواق العمل، والعمل على توفير التمويل اللازم لتحديث التعليم والبحث العلمي بالجامعات العربية، وذلك من خلال مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات الإنتاجية في مجال التعليم والبحث العلمي وربطها بسوق العمل العربي. ومراعاة نسبة إنفاق الكيان الصهيوني الكبيرة والمرتفعة على التعليم والبحث العلمي والثقافة من إجمالي دخلها المحلي لأهميته بالنسبة للتنمية والتقدم من أجل تفوقها علينا نحن العرب رغم قلة عدد سكانها مقارنة بالدول العربية، والشكل التالي يوضح لنا ذلك كما يلي:



شكل رقم (3) الإنفاق على التعليم

1- دور التعليم في تسليح القوى العاملة بالمهارات والمعارف والخبرات

تعاظم دور التعليم في النتيجة الاقتصادية، تستهدف تكوين رأس المال البشري عن طريق زيادة تسليح القوى العاملة بالمهارات والمعارف والخبرات التي تتزايد الحاجة إليها على الدوام في ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذلك يزيد زيادة كبيرة من أهمية استثمار الإنسان كمورد منتج وكقيمة اجتماعية سامية من خلال مجموعة من المتغيرات النوعية تتركز على زيادة قدرة العمل على الإنتاج والإبداع. ومن هنا نجد أن قطاع التعليم يلعب دوراً أساسياً في إعداد الأخصائيين والفنيين والعمال المهرة خاصة في الدول النامية التي تعاني من نقص شديد في أعداد أولئك، والذي يعتبر واحداً من بين العقبات التي تواجه التطور الاقتصادي والحضاري في تلك الدول (الحبيب، 1981). وترجع تجربة التصنيع في الدول المتقدمة إلى وجود علاقة قوية بين مستوى التكنولوجيا وأساليب الإنتاج من جهة، وهيكل المهارات البشرية ونظم التربية والتعليم من جهة ثانية، فاستخدام تكنولوجيا عالية يعني اعتماد أسلوب إنتاج متقدم ومهارات بشرية عالية لن تتحقق إلا في ظل مستوى مرتفع من المعرفة والتعليم (زهران، 1987).

2- جدوى الاستثمار في التعليم

يعتبر التطور التقني والعملي من الأسباب الأساسية التي أدت إلى اعتبار قطاع التعليم قطاعاً منتجاً، خصوصاً إذا علمنا أن معظم التكنولوجيات الجديدة والحديثة مخترعوها هم مخرجات التعليم. ولكي نطبق هذه التكنولوجيا والتقنيات الحديثة يلزمنا عنصراً بشرياً ماهراً ومدرباً قادراً فكرياً وعقلياً على استيعابها. ولهذا تلجأ معظم الدول كي تواكب الحضارة التكنولوجية إلى إعداد باحثين قادرين على القيام بهذه المهمة، وذلك عن طريق الاستثمار في قطاع التعليم. حيث تزايد الاهتمام باقتصادات التعليم عامة والتعليم العالي خاصة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين. وقد أكد العلماء أن الإنسان في القرن الحالي سيكون هو العنصر الحاكم والفعال والقادر على أن يستثمر متعلماً ومتعدد المهارات، وأن المعرفة قوة، ومن ثم فالأمة القوية هي الأمة العارفة أما الأمة التي ستتخلف عن استثمار مواردها البشرية فستبقى في خطر، خصوصاً إذا علمنا أن السرعة التي تتغير بها التكنولوجيا تكاد تكون تقريباً يومية (فاتح، 2015).

3- دور التعليم في تكوين بناء القدرات البشرية

يوجد إجماع عالمي حول أهمية ومحورية دور التعليم في خلق الإبداع المجتمعي القادر على زيادة الإنتاجية، وتحسين فرص العمل والقضاء على البطالة، ورفع المستوى النوعي لحياة المجتمع. ولهذا تعكس سلسلة المؤتمرات الدولية التي قامت الأمم المتحدة بعقدتها في فترة التسعينيات من القرن الماضي، الإجماع الدولي على ضرورة تبني التنمية البشرية كألة محركة للتنمية الاقتصادية المستدامة وبناء القدرة التنافسية من خلال الاهتمام بالعنصر البشري وتعليمه وتدريبه على الوسائل التكنولوجية الحديثة، والتي تضمن قدرة الاقتصاد على الاستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية وتحصن الاقتصاد ضد الهزات الخارجية.

لقد أولى الاقتصاديون اهتماماً كبيراً بقطاع التعليم ودراسة آثار التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة، وفي تكوين رأس المال البشري بصورة خاصة، وهذا الاهتمام يعود إلى عدة عوامل منها (محمد، 2017):

- التركيز المتزايد على التنمية الاقتصادية: حيث إن مسألة التنمية الاقتصادية ومشكلاتها أصبحت اليوم ذائعة على المستويات الوطنية والقومية والدولية، خاصة في الدول النامية ومنها الدول العربية. ولا شك أن النهوض بمستوى قطاع التعليم يشكل أحد الأدوات الفعالة في هذا المجال، إذ يرتبط التطور الاقتصادي بالتطور التعليمي ارتباطاً وثيقاً يجعله متغيراً تابعاً له في المدى والاتجاه.
- تصاعد أهمية دور رأس المال: حيث إن النظريات الاقتصادية الحديثة أكدت على دور وأهمية تكوين رأس المال البشري في عملية التنمية الاقتصادية. هذا الدور الذي يساهم بخلق القدرة الكبيرة على إنتاج الثروات المادية.
- تزايد الإنفاق على قطاع التعليم: فقد شهد العالم المعاصر توسعاً كبيراً في القطاع التعليمي تبعه تزايد النفقات التعليمية في مختلف البلدان تزايداً كبيراً الأمر الذي حمل على البحث في مدى الفائدة الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من هذه الأموال التي يتم إنفاقها على قطاع التعليم، ومقدار ما يعود منها على الاقتصاد والمجتمع.

سادساً - نماذج تجارب دولية في تنمية وتطوير العنصر البشري

تناولت دراسات عديدة العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ونستعرض في هذا المجال بعض النماذج من التجارب الدولية في بناء مجتمع المعرفة والتنمية البشرية وتحقيق التنمية المستدامة، ونذكر بعض من هذه النماذج كما يلي:

1- التجربة الماليزية (نعمه، 2011)

يعد المجتمع الماليزي وحتى أواخر الستينيات من القرن الماضي مجتمعاً زراعياً بمعدلات تنمية بشرية واقتصادية متدنية. وقد تبنت الحكومة الماليزية في الوقت نفسه استراتيجية وطنية لبناء اقتصاد يعتمد على المعرفة وتطوير القدرات الفنية لليد العاملة الماليزية، وعملت على فتح الأسواق الماليزية للاستثمارات الخارجية، فتحول الاقتصاد الماليزي من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي متقدم يعتمد على المعرفة. وبفضل هذه السياسة التي دعمتها آليات تطوير القدرات والمهارات البشرية من خلال تطوير آليات التعليم والبحث العلمي، وقامت بتأسيس معاهد بحوث علمية ومؤسسات تدريب مهنية، ارتفع إجمالي الناتج ليصل إلى (6، 84) بليون دولار في العام 2007 بزيادة قدرها (6%) عن العام 2006، وارتفعت قيمة الصادرات الصناعية بها، ولقد أولت الحكومات الماليزية المتعاقبة منذ أواخر الستينيات وحتى اليوم أولية قصوى للتعليم والتدريب وإنماء القدرات البشرية للشعب الماليزي، على قاعدة أن التعليم حق مكتسب للمواطنين، والتدريب المهني هو الوسيلة لبناء قوة عاملة مؤهلة ومدربة وماهرة قادرة على البناء الصناعي، وتطوير التعليم والعلوم وتوجيهها في خدمة وبناء المجتمع الماليزي والاقتصاد المعرفي.

لذلك فقد حددت وزارة التنمية البشرية ووزارة العلوم رسالة ودور الأكاديمية الماليزية للعلوم في تحقيق الرؤية الوطنية في بناء اقتصاد معرفي، من خلال إنجاز التفوق التكنولوجي وتسويق نتائج البحوث والمساعدة في تجهيز الصناعي وتوفير الاستشارات والحلول التكنولوجية، وقد تمكنت الحكومات الماليزية من قيادة عملية البناء الصناعي والتكنولوجي وتعزيز الابتكار والإبداع من خلال الاستثمار في التعليم والبحث العلمي وإنشاء البيئة البحثية الملائمة للتنمية البشرية والاقتصادية وحقق أحلام شعبها بمزيد من التقدم والرفاهية، رفعها إلى مصاف الدول المتقدمة في فترة زمنية قياسية.

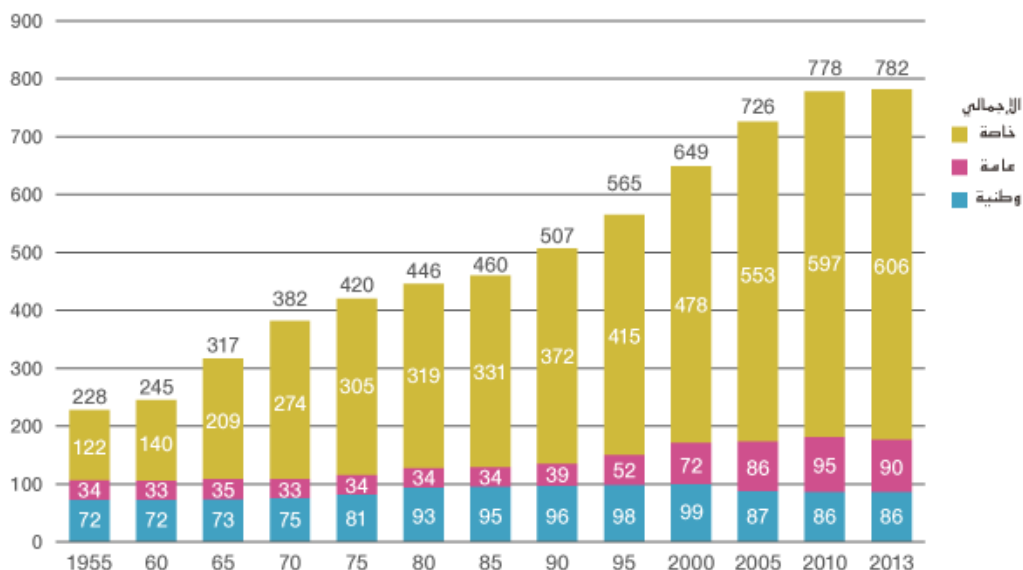
2- التجربة اليابانية (إبراهيمي، 2013)

تعتبر التجربة اليابانية من النظرية العملية التي مازالت مستمرة منذ بداية النهضة الأولى لليابان في القرن التاسع عشر، هذه النظرية التي ترى أن رأس المال البشري المزود بالعلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة، هو الوحيد القادر على إحداث تنمية مستدامة، لذلك أصبح التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية من الموضوعات الأساسية والجوهرية في اليابان منذ الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك ضمن مجموعه من الأسس والمبادئ نذكر منها:

- السماح للجامعات بنقل وبيع التكنولوجيا إلى المصانع الصغيرة والمتوسطة، والسماح لأعضاء الهيئات التدريسية بتقاضي رواتب إضافية من المؤسسات الإنتاجية لقاء خبراتهم واستشارتهم وبحوثهم.
- تطوير تبادل المعلومات بين الجامعة والمؤسسات، من أجل أن تسمح بالتعاون الكامل والتبادل المشترك معاً، والسماح للباحثين في الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بإجراء البحوث المشتركة.
- تعزيز التعاون الوطني والإقليمي، والذي يتطلب من الجامعات باستمرار أن تكون دائمة في الطليعة في الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج والخدمات في اليابان. وتحفظ وزارة التربية والعلوم والرياضة والثقافة بسجل منظم تبين فيه الجامعات الناجحة والفاشلة في تحقيق التعاون مع الصناعة المحلية أو الإقليمية.

وطبقاً لهذا تم إنشاء برامج تدريبية مشتركة بين الجامعات والمصانع اليابانية، ففي عام 1997 تم إنشاء لجنة تسمى Working Groups برئاسة مدير معهد طوكيو للتكنولوجيا مؤلفة من 15 عضواً يمثلون الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في اليابان مثل شركة Sony وشركة NTT وشركة Hitachi وجامعة تويوهاشي للعلوم والتكنولوجيا وغيرها من المؤسسات الإنتاجية والجامعات. وتتولى مسؤولية الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج حكومية وخاصة ووزارات مثل وزارة الصناعة والزراعة والتجارة واتحاد وزارات التربية والعلوم والرياضة والثقافة، ومراكز البحوث التعاونية الخاصة، بالإضافة إلى مئات مراكز البحوث التعاونية والتي يقع معظمها داخل الجامعات اليابانية، وتتمثل

مهمتها في البحث في المشكلات التي تواجه الصناعة اليابانية وطرح الأفكار التي تقوى العلاقة بين الصناعة والجامعات. كذلك يوجد تعاوننا مشتركا بين الصناعات اليابانية والجامعات الخارجية، وبالأخص الجامعات الأمريكية. والشكل التالي يوضح لنا مدى اهتمام اليابان بالتعليم وعدد الجامعات والكليات بها من أجل تزويد العنصر البشري الياباني بالعلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة، لأنه هو الوحيد القادر على إحداث تنمية مستدامة في البلاد، وذلك كما يلي:



الرسم البياني من إعداد Nippon.com بناء على احصاءات مقدمة من قبل وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا

المصدر: <https://www.google.com/search2sxsrf=ACYBGNSNcQuzxl4L36JuaQqzKWTOQWTFPw:1572261555783&q=>

شكل رقم (4) عدد الجامعات والكليات في اليابان من عام 1955 إلى 2013

3- التجربة الصينية (نعمة، 2011)

تعيش الصين تجربة خلقة على صعيد التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، وذلك يتم من خلال توجهاتها البناءة في إدارة المعرفة التي تمتلكها. ولهذا نجد أن التجربة الصينية جديرة بالاهتمام والدراسة واستخلاص العبر منها لصياغة سياسات تنموية عربية شاملة ومستدامة. فقد شددت الحكومة الصينية على دور التعليم والبحث العلمي وتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع في التنمية البشرية، بهدف تحسين مستوى المعيشة والرفاهية للمجتمع الصيني ومعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الملحة، وكذلك العمل على إزالة شبح الفقر عن السكان للوصول إلى استقرار اقتصادي يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي للشعب، وبالتالي توفير الأمن القومي للدولة الصينية.

لقد شهد عام 1993 بداية الانطلاق الفعلي في تطوير التعليم والتقدم العلمي الصيني واعتماد رؤية استراتيجية شعارها «إنعاش الصين من خلال العلوم والتكنولوجيا والمعرفة» وحددت أهدافا ينبغي التوصل إليها في العام 2010، تمثلت تلك الأهداف في زيادة معدلات الانتساب إلى التعليم وتعزيز التعليم المهني وتوسيع التعليم العالي واستئصال الأمية ومضاعفة الجهود في العلوم والتكنولوجيا في موازاة العمل على متابعة جهود تحسين جودة التعليم، إضافة إلى مضاعفة الجهود لاستئصال الأمية العلمية والمهنية، وتطوير مؤهلات رأس المال البشري وتعزيز احتياجاتهم واعتبار التعليم والمعرفة استثمار منتج، وتأسيس وتشجيع نظام للابتكار والاختراع في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وبناء مؤسسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتأهيل عدد غير محدد من الكوادر العليا الوطنية المؤهلة لقيادة وإدارة البحوث، والسعي لتحديث وتطوير القدرات الابتكارية الكامنة في النخب العلمية واكتشافها.

ففي التجربة الصينية تم تحديد هدف رئيس لإنشاء البنية التحتية يقوم على تنشيط عملية في العلوم والتكنولوجيا، من خلال تطبيق الفكرة الاستراتيجية «بناء شعب موجه ذو مواهب استراتيجية»، التي تهدف إلى ممارسة الشعب للإبداع ودعم العلماء واعتماد بيئة مثالية لتأهيل الأجيال الجديدة وتعليمهم لكيفية إدارة وتحضير

المشروعات البحثية، وتشجيع ودعم القادة والعلماء من ذوي القدرات المعرفية العالية، فضلاً عن تفعيل برنامج إدارة المعرفة ومتابعة الاختراعات حتى المباشرة في الإنتاج والتسويق.

4- التجربة الكندية (إبراهيمي، 2013)

التجربة الكندية من التجارب الناجحة في مجال التنمية المستدامة وذلك من خلال «مراكز التميز»، فمن أشكال الشراكة القوية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية إنشاء وتمويل ما يسمى مراكز التميز في كندا، وهي مراكز بحثية موجودة داخل الجامعات للقيام بتوثيق العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية داخل كندا. وظهرت في كندا هذه المراكز مع بداية السبعينيات عندما قامت مؤسسة العلوم الوطنية بكندا بتمويل مجموعة من البرامج لتطوير وتدعيم العلاقة بين الجامعة والصناعة، وهي ما أطلق عليه برامج الأبحاث المشتركة بين الجامعة والصناعة، وتعد جامعة «أونتاريو» من أكثر الجامعات الكندية التي تبنت هذه البرامج. وتهدف هذه البرامج من خلال الأبحاث إلى تطوير الاقتصاد الكندي، وتطوير التكنولوجيا، وتدريب كبار العاملين في الدولة، وذلك بهدف تنمية العنصر البشري وتعليمه وتطويره وتدريبه، حيث تحرص الحكومة الكندية على تمويلها بشكل منتظم ومستمر، وذلك للمحافظة على ارتباطها مع المجتمع والمؤسسات الإنتاجية في الدولة. والتأكد من تطبيقها الناجح للعلوم والتكنولوجيا المبدعة، وصولاً إلى صناعات مريحة للجميع.

ومن مراكز التميز التي أنشئت في كندا، مركز جامعة أونتاريو لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن أهدافه تحويل نتائج البحوث العلمية والتكنولوجية إلى التطبيق العملي في المؤسسات الصناعية والإنتاجية، وذلك من خلال الشراكة والتعاون بين الجامعة والمؤسسات الوطنية، للوصول إلى أفضل الاختراعات والإبداعات التي يتوصل إليها العنصر البشري من خلال الأبحاث العلمية في مجال المعلومات والاتصال والتصنيع في منطقة أونتاريو. وتهدف مراكز التميز في كندا إلى عدة أهداف منها:

- إقامة روابط شراكة قوية واستراتيجية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.
- تدريب كبار العاملين وإعدادهم نحو إدارة العمل الإبداعي.
- الاستثمار في الإبداع للوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة من خلال الأبحاث المشتركة ذات العلاقة بالصناعة.
- تسويق التكنولوجيا الناتجة عن الأبحاث التطبيقية.
- الوصول إلى نتائج عملية عن طريق نقل التكنولوجيا من المختبر إلى المؤسسات الإنتاجية وسوق العمل.

من التجارب السابقة يتضح لنا أن على الدول العربية ضرورة الاستفادة من تلك التجارب في الاهتمام بالعنصر البشري وتنميته من خلال التعليم واكتساب المعارف وتطبيق مفهوم التنمية البشرية المستدامة، في مؤسساتنا وتطوير القطاعات الحكومية وتشجيع الشراكة الاستراتيجية مع المؤسسات التعليمية والإنتاجية، إذ إن الإنسان هو منطلق التنمية وأداتها وهدفها النهائي وغايتها من خلال تعليمه وتدريبه ونقل التكنولوجيا الحديثة بالتعليم والمعرفة. فعلى الدول العربية الاستفادة من تلك التجارب العالمية مستقبلاً.

سابعاً - النتائج والتوصيات

يُعد التعليم واكتساب المعرفة من أهم وسائل تنمية رأس المال البشري، بل الطريق الرئيس لتحقيق التنمية المستدامة، فهو يهدف إلى تنمية وتحسين القدرات البشرية المخزون الاستراتيجي للدول، ويساعد على سد احتياجات الأفراد في تحقيق النمو الاقتصادي. فالتعليم هو المحرك الرئيس للتنمية بأبعادها كافة، وتؤدي العولمة إلى تفاقم ظاهرة الهجرة من الدول العربية إلى الخارج وخاصة في صفوف الكفاءات والخبرات العلمية المتميزة، الأمر الذي يعني خسارة تلك الدول، وإضعاف قدرة الدولة على السيطرة على اقتصادها. ومن خلال هذه الدراسة توصلنا لعدة نتائج وتوصيات نجملها فيما يلي:

النتائج

- قصور السياسة التعليمية العربية وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل، وهذا نتيجة لعجز السياسات التعليمية العربية عن تلبية حاجات سوق العمل. ويظهر ذلك في نقص المهارات البشرية والزيادات غير العادية من الخريجين التي تدفع بهم الجامعات سنويا دون طلب حقيقي لسوق العمل.

- تؤدي العولمة إلى تفاقم ظاهرة الهجرة من الدول العربية إلى الخارج، وخاصة في صفوف الكفاءات والخبرات العلمية المتميزة، الأمر الذي يعني خسارة تلك الدول، وإضعاف قدرة الدولة على السيطرة على اقتصاداتها.
- تركز منظومات التعليم العربية على أعداد المتخرجين دون إنتاج المهارات والمعارف اللازمة للتنمية والمساهمة في رفع الإنتاجية والنمو.
- عدم نجاح الدول العربية في رسم سياساتها الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والتنموية في ضوء التحولات الاقتصادية الراهنة وتنمية الاقتصاد القائم على المعرفة ومواجهة العولمة الجديدة.
- عدم قدرة مناهج وبرامج التعليم العالي بالجامعات العربية على تحقيق مواءمة مخرجات التعليم ومهارات وقدرات وخبرات الخريجين لمتطلبات المؤسسات الإنتاجية من العمالة والفنيين.
- عدم تحقيق التعاون العلمي ووضع برامج بحثية مشتركة وتبادل الخبرات ما بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية فيما بين الدول العربية تساعد على تحقيق التنمية البشرية المستدامة.
- غياب التخطيط والتنسيق السليم بين جميع الجهات العربية المعنية بالتعليم والإنتاج وسوق العمل.
- تواجه المؤسسات البحثية والجامعية الكثير والكثير من المعوقات والتحديات في الدول العربية، ومن أهمها انخفاض مستويات التمويل، وقلة نسبة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي مقارنة بالبلاد المتقدمة والدولة الصهيونية، والذي يفوق كثيراً مثلها في الدول النامية، بالإضافة إلى تدني إسهام مشاركة القطاع الخاص في شئون التعليم العالي والبحث العلمي.

التوصيات

- ضرورة تطوير وتحديث المناهج التعليمية وربطها باحتياجات سوق العمل وخاصة القطاع الصناعي، فمع التقدم التكنولوجي والصناعي الذي يشهده العالم، فإن من الضروري رفع مستوى مهارات المتعلمين بالدول العربية لمواكبة تلك التطورات من خلال تنمية رأس المال البشري العربي.
- إقامة الندوات والمؤتمرات التي تحث البلدان العربية لتسريع التحول نحو الاقتصاد الرقمي من خلال التحول التدريجي من معاملات الدفع التقليدية إلى معاملات الدفع الإلكتروني، وتوجه كافة الاقتصادات العربية نحو الاقتصاد القائم على المعرفة والتنمية المستدامة.
- الاهتمام بالتعليم، وتدريب العمال، والأفراد، وربط مخرجات التعليم الفني باحتياجات سوق العمل بالدول العربية. والاستفادة من التجربة الصينية والتي شددت فيها الحكومة على دور التعليم والبحث العلمي وتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع في التنمية البشرية.
- قيادة عملية البناء الصناعي والتكنولوجي وتعزيز الابتكار والإبداع من خلال الاستثمار في التعليم والبحث العلمي وإنشاء البيئة البحثية الملائمة للتنمية البشرية والاقتصادية.
- إنشاء مراكز بحثية عربية متميزة داخل الجامعات العربية للقيام بتوثيق العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية داخل الدول العربية على غرار مراكز التميز الكندية (مركز جامعة أونتاريو لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات).
- ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي والبحوث وعلى برامج التدريب والتأهيل وإنشاء مؤسسات للتأهيل بجميع المجالات لرفع مهارات العاملين بمؤسسات الإنتاج المختلفة بالدول العربية. وتشجيع الأفراد على الابتكار والتطور ومسايرة التقدم التكنولوجي الحديث.
- ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية لبعض الدول الرائدة في مجال بناء رأس المال البشري القادر على استيعاب التطور التكنولوجي وأنظمة المعلومات وتوجيهه نحو خدمة التنمية المستدامة، وجعل التكنولوجيا عنصراً مكملًا للعمالة المتعلمة والمتدربة وليس بديلاً لها.
- زيادة الاهتمام بالعلماء والباحثين العرب من خلال تحسين مستواهم المعيشي وتمكينهم على التواصل العلمي في بلدانهم والعمل على جذب وإعادة المهاجرين منهم من خلال تهيئة الأجواء والبيئة المناسبة لهم.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- أبو العز، نهلة أحمد. (2007). العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي: نيجيريا نموذجًا. قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية- جامعة القاهرة. scholar.cu.edu.eg/2q=sharaf/files/lsl_llq_ybn_rs_lml_l_bshr_wlnmw_lqts
- إبراهيم، أنوار سعيد. (2015). «العلاقة السببية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي للعراق وعدد من دول الجوار العربي للفترة (1970-2010)»، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 14، المجلد 7.
- إبراهيمي، نادية. (2013). «دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة جامعة المسيلة، الجزائر»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس- سطيف 1. brahiminadia.PDF/2013/www.univ-setif.dz/MMAGISTER/images/facultes/SEG/2013
- الجمل، هشام مصطفى. (2006). دور الموارد البشرية في تمويل التنمية. دار الفكر الجامعي، الأسكندرية.
- الحبيب، صدق جميل. (1981). التعليم والتنمية الاقتصادية. دار الرشيد للنشر: بغداد.
- الساعدي، سليمان بن صالح بن علي. (2011). «أثر الاستثمار في رأس المال البشري في قطاع التعليم العالي على النمو الاقتصادي في سلطنة عمان خلال الفترة 1995-2009»، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.
- السنبل، عبد العزيز بن عبد الله. (2001). «دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة»، مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي (الأمن مسئولية الجميع)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض. faculty.ksu.edu.sa/DocLib1
- العربي، أشرف. (2007). «رأس المال البشري في مصر: المفهوم، القياس، الوضع النسبي»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 39.
- خلف، فليح حسن. (2008). اقتصاد المعرفة. عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- خيرة، قوبع، سليمان عائشة. (2015). «ما السبيل إلى الحد من هجرة العقول العربية: حالة الجزائر»، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح: الأردن، العدد 15. http://search.madumah.com/Reacard/677889
- زهران، حمدية. (1978). اقتصادات التنمية. القاهرة.
- زهران، علاء الدين محمود. (2011). «نحو منهجية لقياس رأس المال الفكري على المستوى الكلي دراسة تطبيقية»، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد 19، العدد 2، ديسمبر.
- زين الدين، ضياف. (2017). أفاق تطوير المناهج التربوية في ظل تحديات العولمة، جامعة مسيلة. dspace.pdf.10/1/5381/univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream/123456789
- سعيد، لبيخي بابا. (2015). «دور الاستثمار في رأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة: 2005-2013»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي pdf.1-www.univ-eloued.dz/images/memoir/file/M.E-111
- سلمان، جمال داود. (2009). اقتصاد المعرفة. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- شيحان، شهاب حمد. (2010). «فرص وتحديات الاستثمار ودوره في التنمية الاقتصادية لدول عربية مختارة»، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية- العراق، العدد 4 مجلد 2. http://search.mandumah.com/record/171434
- صندوق النقد العربي. (2015). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. صندوق النقد العربي.
- عبد السلام، رضا. (2017). مبادئ علم الاقتصاد: التحليل الكلي. الجزء الثاني، كلية الحقوق، جامعة المنصورة.

- علام، سعد. (2008). التنمية البشرية في محافظات مصر. معهد التخطيط القومي، القاهرة.
- فاتح، راشي. (2015). «فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض البطالة في ظل رأس المال البشري»، المؤتمر الدولي العلمي حول: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية. رماح، عمان: الأردن <http://search.mandumah.com/Record/677225>.
- كردي، أحمد السيد. (2017). مفهوم العولمة وأثرها على التنمية الاقتصادية. <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/129299>.
- كيم، جيم يونغ. (2018). رئيس مجموعة البنك الدولي، الفجوة في رأس المال البشري: تشجيع الحكومات على الاستثمار في البشر. البنك الدولي.
- محمد، نافز أيوب. (2017). الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- مدفوني، هنده. (2017). «الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة: دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية»، رسالة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- مصطفى، صايم بوقناديل محمد. (2018). مساهمة إدارة المعرفة في تنمية وتطوير الموارد البشرية وانعكاسها على مخرجات التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان نموذجاً، المركز الديمقراطي العربي.
- منظمة العمل العربية. (2010). التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية. القاهرة: منظمة العمل العربية.
- نعمة، نغم حسين. (2011). «إدارة المعرفة ودورها في بناء المجتمع المعرفي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة: تطبيقات مختارة لتجارب عينة من الدول العالمية والعربية». مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، عدد 4، www.iasj.net/iasj2func=fulltext&aid=51878

ثانياً - مراجع باللغة الأجنبية:

- faculty.mu.edu.sa/download.php2fid=15746
- <http://www.saaid.net/Minute.197/htm>
- <https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2017-11-22-1.3108439><http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-june-6/alhadath3.asp>
- <https://www.google.com.eg/search2q=->
- <https://www.google.com.eg/search2q=->
- <https://www.google.com/search2sxsrf=ACYBGNSNcQuzxl4L36JUaQqzKWTOQWTFP-w:1572261555783&q=->
- Ministry of Science & Technology of the People's Republic of China. (2007). Support Information Center.
- Soft, Graham.(2002). Human capital policies for the knowledge economy, presentation prepared for: National overnos, Association conference, Reaching new heights: advancing work force policy through innovation and reauthorization, Washington.
- العولمة والتنمية المستدامة <http://www.alghad.com/articles/528532->

Human Capital and the Development of the Public Sector The Main Road to Achieving Sustainable Development in Arab Countries

Dr. Ahmed Ibrahim Abdel Aal Hassan

Doctor of Economics and Public Finance

Faculty of Law - Mansoura University, Egypt

Assistant Professor

College of Law - Abu Dhabi University

United Arab Emirates

Economist at the Federation of Arab Chambers of Commerce

Beirut, Lebanon

ABSTRACT

Investment in the human element and its development and the development of the government sector in various countries of the world are the most important strategic elements to achieve economic, social, cultural and environmental development. Therefore, we find that in the new world order, political transformations and economic developments at the global, regional and local levels, and what is exposed to the Arab region and the Middle East. It is imperative that the human and thinker of the world be present in the Arab countries to form a force and an important element in the pillar of building and sustainable development in the Arab world. The elimination of unemployment, the fight against poverty, as well as the phenomenon of emigration of scientists and the so-called brain drain, have serious implications for the future of the least developed countries in the economic, social and cultural aspects, and for their invaluable gains for developed countries.

Human capital is the strategic asset of any country aspiring to build an honorable and sustainable future through which it can respond to the aspirations of the present and meet the expectations of future generations. Many scholars agree that development, in its holistic concept, and its economic, political, social, cultural and environmental dimensions, have become an indispensable and indispensable prerequisite for development. For sustainable development.

Therefore, the consensus of many scientists and experts that investment in human and human development is the most important pillars of sustainable development, through education and knowledge. This has been confirmed since the beginning of the new millennium that the countries that started from developing countries to the level of developed countries, they could only rise because they focused on building human and human capacities through education and knowledge acquisition. The experiences of countries like Malaysia, South Korea, Singapore, and the United Arab Emirates, He pointed out that the development of human capital is one of the most important and biggest challenges facing development in all countries that have entered a race against time, which believes that human is the means of development and its goal to achieve and develop the government sector and achieve sustainable development.

Keywords: *Human Capital - Knowledge - Government Sector - Sustainable Development.*